الرياض

ماذا نريد من الميزانية ومن الفائض ؟

عبدالرحمن آل الشيخ

ماذا يعني لنا هذا التدافع المحموم على البنوك بسبب الرغبة في المساهمة في اتحاد الاتصالات؟

- هل هذا يعني أن البلد فيه ولله الحمد خير.. فيه سيولة.. فيه تجارة؟؟
- هل الكل يريد أن يصبح غنياً بأسرع طريقة.. وبأسهل طريقة؟؟
- هل يعني أن هذا هو المجال الوحيد الموثوق فيه.. والمضمون للتجارة والكسب السريع؟؟

أشياء كثيرة تعني لنا بها هذه الظاهرة الفريدة اقتصادياً واجتماعياً وتجارياً.. وهي ظاهرة يجب أن نتوقف عندها كثيراً ونتمعن في حقيقتها وفي أبعادها وفي كل مظاهرها وفي كل نتائجها.

بالأمس القريب.. شركة صحراء.. واليوم اتحاد الاتصالات.. وغداً بنك البلاد.. هكذا نرى تتالياً في مظاهر البحث الاجتماعي عن الغنى كل قدر استطاعته من خلال هذه الأسهم التي يرى فيها المجتمع انها المجال الوحيد والأهم والأسرع والأسهل للكسب في ظل غياب المجالات الأخرى أو بمعنى أصح في ظل غياب الضمانات المنظمة لبقية الأنشطة التجارية خاصة في ظل توفر هذا الكم من السيولة.

هذه الصور تؤكد لنا أن جيل المجتمع السعودي الحالي أصبح جيلاً مختلفاً عن سابقه فهذا الجيل الذي يعيش عام ٢٠٠٤م ليس كالمجتمع الذي عاش عام ١٩٨٠م فهما جيلان مختلفان في أمور كثيرة لا مجال هنا لذكرها لكن من المؤكد أن جيل المجتمع الحالي أصبح لديه الإدراك التام بكثير من جوانب الحياة المحلية والعالمية وأصبح لديه الاطلاع والوعي المختلف عن ذلك الجيل وخاصة في شؤون المال.

كما أن ارتفاع ثقافة المجتمع السعودي الحالي في الجوانب المالية والاقتصادية ليس على المستوى المحلي فقط بل وعلى المستوى العالمي وبشكل دقيق ومكثف وأصبح كل فرد تقريباً يراقب التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية بشكل دقيق ومكثف.. ويأتي في مقدمة هذه التطورات أسعار البترول العالمية وهي السلعة التي تهم الفرد السعودي أكثر من غيرها.

ففي كل مجلس وفي كل منتدى وفي كل ملتقى لا يكاد الجمع ينفض إلا وقد تطرق الحديث بين أطرافه إلى الارتفاع المطرد في أسعار البترول وأصبح الكل يسعد ويفرح بهذا الارتفاع في أسعار البترول بل ويراقب هذا الارتفاع بصفة يومية. طبعاً هذا الشعور غالباً هو شعور اجتماعي وعاطفي أكثر من أن يكون اقتصادياً.. وينشد من وراء ذلك الشعور بالارتفاع أن ينعكس على المواطن نفسه بأي صورة كانت.. لذلك ساد الشعور الاجتماعي بأن المجتمع السعودي وخاصة مع قرب صدور

الميزانية العامة للدولة بأنه أمام (طفرة اقتصادية) أخرى لكن بصورة أفضل وبصورة منظمة أكثر من تلك الطفرة الأولى.

وهذه حقيقة أكدها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ورئيس المجلس الاقتصادي الأعلى - حفظه الله - في حديث سابق لوكالة الأنباء السعودية حول ما تناقلته وسائل الإعلام الداخلية والخارجية عن فائض متوقع في ميزانية هذا العام فقد أكد سموه الكريم أن هذا الفائض الذي جاء نتيجة ارتفاع غير متوقع في أسعار البترول منة من منن المولى عز وجل وسوف ينفق الفائض كله فيما يحقق رفاهية المواطنين الكرام مع التركيز على المشاريع ذات الأثر المباشر والكبير للمواطنين ومع الحرص على أن تكون شاملة لكافة مناطق المملكة وبالذات المناطق الأكثر احتياجاً إلى المرافق والخدمات العامة.. وأشار سموه بأنه قد وجّه وزير المالية بتخصيص مبلغ واحد وأربعين ألف مليون من الفائض لهذا الغرض سداد الدين العام.

كما أشار سموه الكريم إلى أن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - حفظه الله - وهي تضع نصب عينها مصلحة الأجيال القادمة لا تغفل رخاء هذا الجيل وراحته ومن هذا المنطلق تقرر أن يخصص من الفائض مبلغ ثلاثين ألف مليون ريال تنفق على مدى خمس سنوات على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ذات المساس المباشر بحياة المواطن اليومية في مختلف مناطق المملكة وهذه اعتمادات إضافية غير ما يخصص سنوياً لهذه المشاريع والبرامج في الميزانيات السنوية للدولة.

هنا يبقى دور كل من وزارة المالية ووزارة التخطيط لكي توضحا للمجتمع عائد الوطن والمواطن من هذا الفائض المتوقع.. وأعتقد أن ذلك يجب لن يكون من خلال الأرقام التي تجب على التساؤلات التالية:

-1كم مقدار ذلك الفائض المتوقع حتى صدور الميزانية؟

-2كم سيكون هناك من مستشفى ومن مستوصف ومن مركز طبي من هذا الفائض على مستوى المملكة؟

-3كم سيكون هناك من جامعة وكم ستبنى من مدرسة وكم سيبنى من معهد للوطن من هذا الفائض؟

-4كم سيكون هناك من وظيفة؟

-5كم سيكون هناك من طريق.. وكم سيكون هناك من منشأة.. وكم.. وكم.. فالمشاريع والإنجازات المفترضة من هذا الفائض يجب أن تكون واضحة ومحددة بالأرقام وبالخطط ليكون الجميع على بينة بعد عام أو أكثر.

هذا ما يجب أن تقدمه هاتان الوزارتان للعملاء فكما ذكرت أن جيل ومجتمع هذا العصر جيل إنترنت وجيل كمبيوتر وجيل فضائيات وجيل معلومات موثقة ودقيقة وهذه كلها من المتغيرات التي غابت عن الطفرة الأولى وهذا ما يجب أن تدركه وزارة المالية بشكل أدق.

فالجميع يحسب.. وينتظر.. والوطن يحتاج إلى المزيد من العمل في ظل هذا الخير الدائم إن شاء الله.

@@المرور في رمضان:

الكل يدرك الآن في رمضان حقيقة المعاناة في الذهاب إلى العمل أو إلى المدرسة أو العودة بسبب زحمة الشوارع.. ولكن من الظلم أن نلقي بكل هذه المشكلة، بكل تبعاتها على أجهزة المرور.. وخلال الأسبوع ما قبل الماضي أشرت إلى أن هناك جهات تتحمل المسؤولية في هذه المشكلة وهي وزارة التربية والتعليم ووزارة الخدمة المدنية.. وذلك من خلال غياب التنسيق المثالي الذي يحل هذه المشكلة التي تتكرر سنوياً.. وهذه القضية تبرز في حينها الكثير من المطالبات بدراسة هذه المشكلة

ولكن بعد انتهاء شهر رمضان الكل ينام حتى الموسم القادم والضحية هو النظام.. وبالتالي غياب الوعي وأصبح الكل في هذه الشوارع وعند الإشارات المرورية يريد أن يكون دائماً هو الأول عند الإشارة والناتج من ذلك هو الفوضى والازدحام فمن يتحمل مسؤولية هذه المعاناة؟!